إستراتيجية الحكومة المفتوحة: نحو علاقة أكثر انفتاحا بين الإدارة والمواطن

Open government strategy: Toward a more open relationship between the administration and citizen

حنان مزهود[1]

مخبر الدراسات القانونية المعمقة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة جيجل- الجزائر

Hanane.mezhoud@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال:17 /2024/03 *تاريخ القبول: 04 /2024/10* *تاريخ النشر:11 /2024/11*

ملخص:

تشكل الحكومة المفتوحة تجسيدا لحق المواطن في الحصول على المعلومات والذي يعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان لأنه يؤدي إلى تدعيم الحقوق الأخرى المتعلقة بحرية الرأي والمشاركة في الحياة العامة، لذلك يعد إتاحة البيانات والمعلومات الحكومية بسهولة للجمهور أمرا بالغ الأهمية في تحسين العمل الإداري وتعزيز أطر مشاركة المواطنين.

في سبيل ذلك تعمل الحكومات على تعزيز الثقة في أعمالها عن طريق نشر البيانات والمعلومات الحكومية بشكل يسمح بالاطلاع عليها ويسهل استخدامها والاستفادة منها، وهو ما يساعد هذه الدول في تعزيز جهودها الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتدعيم أسس الشفافية والمساءلة وبناء دولة القانون.

الكلمات المفتاحية: *إستراتيجية، الحكومة المفتوحة، علاقة أكثر انفتاحا، الإدارة، المواطن.*

Abstract:

Open government is the embodiment of the citizen's right to obtain information, which is considered a fundamental human right because it leads to the consolidation of other rights related to freedom of opinion and participation in public life. Citizen participation.

To this end, governments work to enhance confidence in their work by publishing government data and information in a way that makes it accessible and easy to use and benefit from, which helps these countries strengthen their efforts to prevent and combat corruption, strengthen the foundations of transparency and accountability, and build the state of law.

Key words: *strategy, Open government, more open relationship; administration, citizen.*

مقدمة:

على الرغم من الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة إلا أن التحول الرقمي الشامل في القطاع العام لم يتحقق بالنسبة لمعظم دول العالم، إذ أبرزت التدابير التي رافقت انتشار جائحة كورونا وأهمها التدابير المتعلقة بالتباعد الاجتماعي أهمية الاعتماد على هذه التكنولوجيات لأجل ضمان استمرارية المرافق العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، هذه الأخيرة عرفت تطورا ملحوظا سواء خلال الأزمة أو في مرحلة التعافي منها.

*1 - **المؤلف المرسل:** حنان مزهود ، hanane.mezhoud@univ-jijel.dz*

فقد انتقلت الخدمات العامة من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الإلكترونية التي أصبح يقع على عاتق مختلف الإدارات توفيرها لمواطنيها بجودة وفعالية، مع فسح المجال للمواطنين بتقديم مقترحاتهم وأفكارهم وآرائهم، وإتاحة المعلومات والبيانات الضرورية بشكل تشاركي يساهم في وضوح العمل الإداري وإجراءاته المختلفة، وهو ما يندرج ضمن مفهوم الحكومة المفتوحة.

برز مفهوم الحكومة المفتوحة بشكل جلي من خلال توقيع مجموعة من الدول على شراكة الحكومة المفتوحة والتي تسعى بشكل مباشر إلى تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وقد تعزز تبعا لذلك الاعتقاد بأهمية تطبيق الحكومة المفتوحة باعتبارها آلية ومنفذا للمواطنين الذين يطمحون إلى المشاركة في القطاع العام، وكذلك لحكوماتهم التي تسعى إلى وضع السياسات وإدارة الأزمات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.

نتيجة قيام الحكومة المفتوحة على المفاهيم الأساسية للانفتاح والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين، وإشراك الجهات المعنية في وضع السياسات العامة، سعت عدد من الدول والحكومات إلى تبني استراتيجية الحكومة المفتوحة بغية تحقيق هذه الأهداف، وضمان مشاركة المواطنين بشكل فعال من أجل إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي أوسع نطاقا، وأكثر تعبيرا عن التحول الذي شهدته آليات وضع السياسات العامة، إضافة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة من خلال أساليب الحكومة المفتوحة في تعزيز ثقة المواطنين بحكوماتهم، ما يجعلنا نتساءل من خلال هذه الدراسة عن أسس ومقومات تطبيق الحكومة المفتوحة والدور الذي يمكن أن تلعبه في سبيل تعزيز علاقة المواطن بالإدارة العامة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب المفاهيمي للدراسة، إضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل عدد من النصوص القانونية والمعطيات والبيانات الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين خصص الأول للإحاطة بالإطار المفاهيمي للحكومة المفتوحة، أما الثاني فقد خصص لأسس ومقومات تطبيق الحكومة المفتوحة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة المفتوحة

من المعروف أن الحكومات تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة، وقد اعتمدت مع ما يشهده العالم من تطورات على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها عاملا أساسيا في تقديم الخدمات الإلكترونية في إطار ما يعرف بالحكومة الإلكترونية، هذه الأخيرة باتت تشكل منطلقا للحكومة المفتوحة التي تهدف إلى زيادة الشفافية وتحسين التفاعل والتشاركية مع المواطنين ما يحقق بدوره مبادئ الحوكمة الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم الحكومة المفتوحة

كان للتطور التكنولوجي أثر بالغ الأهمية على عمل الحكومات حيث أدى إلى تطوير الخدمات العامة وتفعيل العلاقة بين الحكومة والهيئات الناشطة في القطاع الخاص سواء كانوا أفرادا أو منظمات، إضافة إلى تقديم ميزات جديدة يمكن استثمارها في العمل الحكومي من أجل تحسينه وزيادة فعاليته وجعله أكثر انفتاحا في إطار ما يعرف بالحكومة المفتوحة.

1- تعريف الحكومة المفتوحة

مصطلح الحكومة المفتوحة **open government** مفهوم يناقض مفهوم الحكومة المغلقة أو المتقوقعة والذي تكون فيه الحكومة منغلقة على بياناتها أمام المواطنين وتحرمهم بالتالي من المعرفة والمشاركة في صنع القرار[1].

وقد قدمت عدة تعريفات للحكومة المفتوحة، فعرفت بأنها تلك الحكومة التي تقدم معلوماتها وبياناتها للمشاركة، وتحفز مساهمة المواطنين في صنع القرار وتقدم لهم أدوات تسمح بإخضاع الحكومة ومختلف الإدارات العامة للمساءلة[2].

كما عرفت في تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة الصادر سنة 2022 بأنها" حكومة تتسم بالفعالية والكفاءة في آداء واجباتها وتتصف أعمالها بالشفافية وخضوعها للمساءلة، ويمكن للجميع الوصول إلى خدماتها، كما أنها حكومة تستجيب لاحتياجات مواطنيها وتثمن مشاركتهم في صنع القرار وتعتمد على التكنولوجيات الحديثة لتعزيز حوكمتها"[3].

وبذلك تعتبر الحكومة المفتوحة أداة فعالة لردم الهوة بين الحكومة والمواطنين بزيادة الشفافية والمشاركة ومن ثمة المساءلة، وآلية جديدة لحوكمة الشأن العام والرشادة في تسيير موارد الدولة، تعتمدها الحكومات الديمقراطية من أجل الرفع من نجاعة آدائها وتحسين علاقتها مع مختلف المتعاملين معها خاصة المواطنين.

2- ظهور مفهوم الحكومة المفتوحة:

تعتبر الحكومة المفتوحة تجسيدا لحق المواطن في الحصول على المعلومات والذي يعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، إذ أن له دورا أساسيا في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، من خلال توسيع نطاق الرقابة على آداء الحكومات والإدارات العمومية المختلفة.

تم استخدام مصطلح "الحكومة المفتوحة "رسميا لأول مرة سنة 1957 من طرف عضو اللجنة الفرعية المعنية بالمعلومات الحكومية في الكونغرس الأمريكي والاس باركس walas Parks عند إعداده مقالا مقالا يحمل عنوان" مبدأ الحكومة المفتوحة: تطبيق الحق في معرفة المعلومات بموجب الدستور"، حيث أكد Parks في مقاله أن الحكومة المفتوحة وتوافر المعلومات يجب أن تشكلا القاعدة العامة التي لا يجوز أن ترد عليها استثناءات، إلا ما تعلق بحقوق ومصالح واعتبارات جوهرية تستلزم الحفاظ على سرية المعلومات أو خصوصيات الأفراد، وتكون خاضعة لتقدير السلطة المختصة من أجل ترجيح كفة الصالح العام عند تقييم معايير الانفتاح والتوافر[4].

عند تولي الرئيس باراك أوباما منصب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية عاد هذا المصطلح للتداول بإصداره مذكرة بتاريخ 20 جانفي 2009 أعلن فيها أن إدارته ستعمل على تشجيع الشفافية وتفعيلها في جميع مجالات الأعمال الحكومية،كما ستطبق مبادئ جديدة تؤمن للمواطنين الحق في الوصول إلى جميع الوثائق والبيانات الحكومية بغية السماح للمواطن العادي بمراقبة أعمالها، وقد أطلق على هذه المبادرة الجديدة اسم " الحكومة المفتوحة".

على الصعيد العالمي وبعد انطلاق مبادرة الحكومة المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية بسنتين، تم الإعلان عن إنشاء شراكة عالمية للحكومات المفتوحة تحمل اسم شراكة الحكومة المفتوحة Open Government Partnership (OGP)حيث ضمت في البداية ثمانية دول هي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية: اندونيسيا، البرازيل، جنوب إفريقيا، المكسيك، النرويج، الفلبين، المملكة المتحدة[5]، لتنضم بعد ذلك أكثر من 80 دولة إلى هذه الشراكة، إضافة إلى عدد كبير من الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني[6].

بعد ذلك توالى انضمام دول أخرى إلى هذه الشراكة بشرط تبنيها لمبادئ الحكومة المفتوحة وإعداد خطة عمل ترتكز على أفكار المواطنين، وقد أحرزت العديد من الدول المنضمة إلى مبادرة " شراكة الحكومة المفتوحة" التي تم إطلاقها سنة 2011 تقدما هاما في سعيها لأن تكون حكومات أكثر انفتاحا على مواطنيها.

بالنسبة للدول العربية فإن دولا ثلاثا فقط انضمت إلى شراكة الحكومة المفتوحة وهي تونس، الأردن والمغرب حيث أن هذه الدول تبنت خططا واضحة واستراتيجيات متكاملة للحكومة المفتوحة، أما باقي الدول فإن منها من وضعت خططا كلية أو جزئية فقط لتطبيق بعض أبعاد الحكومة المفتوحة، ومنها من لا زالت تعمل على وضع خطط بهذا الخصوص بالنسبة لدول أخرى، وحتى هذه البرامج والخطط التي تم وضعها صممت لغاية محددة باعتبارها جزء من مشاريع الحكومة الإلكترونية وليس كتوجه حكومي نحو تبني إستراتيجية متكاملة للحكومة المفتوحة[7].

الشكل رقم (01): مؤشر الحكومة المفتوحة في الدول العربية التابع لمشروع العدالة العالمية لسنة 2020:

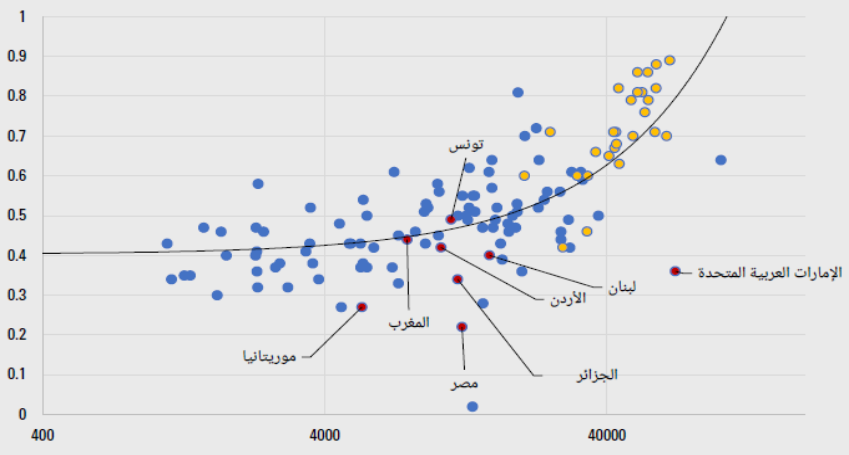

***المصدر**: تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022، ص 128.*

3- أهداف الحكومة المفتوحة

أبرزت الثورات الأخيرة التي عرفتها عدد من الدول العربية، عدم رضى المواطنين بالعلاقة التي تربطهم بحكوماتهم وتطلعهم إلى إعادة صياغتها، إلا أن ذلك أدى إلى تحول هذه الانتفاضات في الغالب إلى نزاعات عنيفة بسبب تمسك الهيئات الحاكمة بالسلطة ورفضها التخلي عن موقع الهيمنة، كما امتنعت عن إصلاح هياكل السلطة رغم وصولها إلى نقطة الانهيار[8].

من هذا المنطلق يمكن للحكومة المفتوحة أن تمثل الحل الأمثل الذي يساعد هذه الدول وغيرها على الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والنزاعات الداخلية.

من جانب آخر يمكن للحكومات إذا كانت أنشطتها وإجراءاتها تتسم بالشفافية وتعمل على تشجيع المشاركة العامة وتلبية مطالب مواطنيها أن تقدم أداء أفضل، لأن التزامها بذلك يعبر عن استعدادها للمساءلة سواء نجحت في القيام بالتزاماتها أو فشلت في ذلك.

وعموما يتمثل الهدف العام من الحكومة المفتوحة بالإضافة إلى جعل عملية صنع القرارات ووضع السياسات أكثر انفتاحا أمام الجهات غير الحكومية الفاعلة، في تعزيز الحق في الحصول على المعلومات وتحقيق جودة الخدمات العامة من خلال منح المواطنين دورا أكبر في اتخاذ القرار واختيار الطريقة المناسبة لتلبية احتياجاتهم، ككيفية توفير الخدمات العامة كالمياه والصحة والتعليم والسكن، وتحديد كيفية إقامة مشاريع البنى التحتية وأماكن إقامتها، وتخصيص الميزانية....، ما من شأنه أن يساهم في النهاية في تحقيق الحكم الراشد.

ثانيا: الأساس القانوني للحكومة المفتوحة

يتمثل الأساس القانوني للحكومة المفتوحة في حق الأفراد في الحصول على المعلومات والبيانات الحكومية والاطلاع عليها، هذا الحق تم تكريسه على مستوى الاتفاقيات الدولية وعلى مستوى التشريعات الداخلية المقارنة:

1- في التشريعات المقارنة والاتفاقيات الدولية

تستند الحكومة المفتوحة أساسها ومرجعيتها على حق الأشخاص في الحصول على المعلومات، وهو حق مكرس منذ القدم حيث تعتبر مملكة السويد أولى الدول التي سنت قانونا يضمن حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات الإدارية سنة 1766، لتليها كولومبيا سنة 1888 وفنلندا سنة 1951[9].

على الصعيد الدولي يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948 الأساس القانوني الأول لحرية الوصول إلى المعلومات من خلال نص المادة 19 منه، كما كرس العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الحق في الوصول إلى المعلومات وتداولها بطريقة مشابهة لما كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

من جانبها حثت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19-04-2004، في المادة 10 منها الدول المنضمة والموقعة على الاتفاقية على اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز الشفافية في إداراتها العمومية، بما فيها اعتماد اجراءات تمكن المواطنين من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إداراتها العمومية وكيفية اتخاذ القرارات فيها.

على المستوى الإقليمي تم تبني حق الوصول إلى المعلومات والبيانات في عدد من الأنظمة والنصوص الإقليمية كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في المادة 10 منها، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان في المادة 09 منه، ومنظمة المادة 19 المتعلقة بحرية تداول المعلومات ونظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ....

أما على المستوى الداخلي فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من الدول السباقة إلى سن تشريع يكرس الحق في الوصول إلى المعلومات وهو قانون حرية المعلومات (FOIA) الصادر سنة 1966، ومنذ عام 1967 منح هذا القانون للجمهور الحق في طلب الوصول إلى السجلات من أي وكالة فيدرالية وهو قانون يبقي المواطنين على اطلاع دائم على أعمال حكومتهم[10].

الشكل رقم (02): مسار قوانين الوصول إلى المعلومات حسب المنطقة:

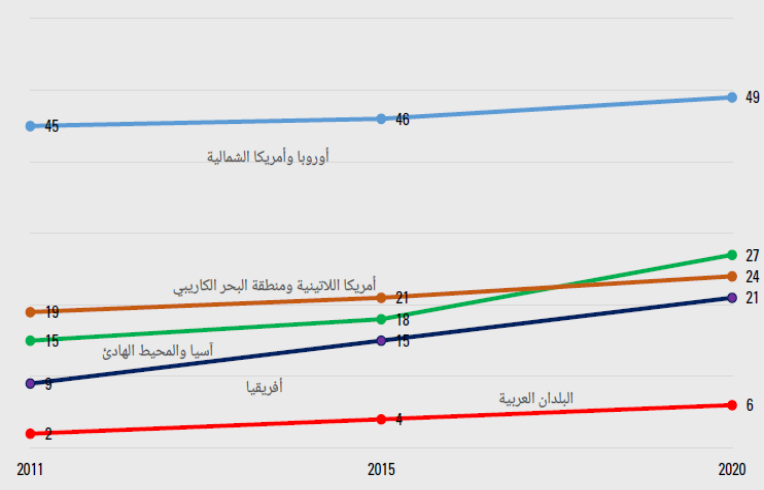

***المصدر**: تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022، ص 102.*

بالنسبة للدول العربية وإن كان هناك تفاوتا فيما بينها من حيث سن تشريعات تنظم الحق في الوصول إلى المعلومات، فإن هناك توجها دستوريا يعتبر هذا الحق من الحقوق المكفولة دستوريا كالدستور المغربي لسنة 2011 في الفصل 27 منه، والدستور التونسي لسنة 2014 في الفصل 32 منه والدستور المصري لسنة 2019 في المادة 68 منه.....

2- في التشريع الجزائري:

في الجزائر أقر المرسوم رقم 88-131 المنظم لعلاقات الإدارة بالمواطن[11] حق الإطلاع على الوثائق والمعلومات الإدارية لأول مرة كحق عام يطبق على كل الوثائق والمعلومات الإدارية، بعد أن كان مكرسا في بعض النصوص الخاصة وبالنسبة لوثائق معينة كالأمر رقم 67-24 المتضمن القانون البلدي[12].

رغم النقائص التي اعترت المرسوم رقم 88-131 في معالجته لحق الوصول إلى المعلومات فإن هذا الحق شهد جمودا تشريعيا حيث لم يصدر بعد المرسوم رقم 88-131 أي نص تشريعي أو تنظيمي يعالج هذا الموضوع بشكل خاص، إلا أن هناك عددا من الأحكام المتفرقة في بعض القوانين قد كرست حق الوصول إلى المعلومات كالقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما ألزم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في المادة 11 منه وبغية إضفاء الشفافية على تسيير الشؤون العمومية، المؤسسات والهيئات العامة أن تلتزم باعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها وكيفية اتخاذ القرارات فيها.

من جانبه قرر القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية في المادة 11 حق المواطنين في الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، وكذلك قانون الولاية 12-07 الذي أجاز لكل شخص له مصلحة أن يطلع على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي إضافة إلى حقه في الحصول على نسخة كاملة أو جزئية منها على نفقته.

رغم أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات باعتباره من أقدم الحقوق المعترف بها في المواثيق الدولية، فإن الدساتير الجزائرية المتعاقبة جاءت خالية من هذا الحق، حيث لم يكرس حق الوصول إلى المعلومات إلا بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 51 منه والتي قيدت ممارسته بعدم المساس بالحياة الخاصة للغير وحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات وبمقتضيات الأمن الوطني، ليعيد التعديل الدستوري لسنة 2020 تكريسه في المادة 55 منه وبنفس القيود.

ثالثا: مراحل تطبيق الحكومة المفتوحة:

إن التحول الصريح والشامل نحو الإنفتاح وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار يتطلب جهودا متكاملة ضمن خطة عمل شاملة، وهذا لا يكون إلا وفق مراحل أساسية من أجل التحول التدريجي نحو الحكومة المفتوحة، حيث يتم التركيز في كل مرحلة على أحد أبعادها:

1- الخطوات التحضيرية والتمهيدية: تهدف هذه المرحلة إلى تحسين جاهزية الدول للتحول الفعلي نحو الحكومة المفتوحة وزيادة الوعي بأهمية هذا التحول في تحقيق التنمية على مختلف الأصعدة.

تبعا لذلك يتم اتخاذ تدابير تحضيرية كتصميم إطار عمل عام للحكومة المفتوحة وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الضرورية كسن القوانين المتعلقة بحق الوصول إلى المعلومات إضافة إلى تطوير البنى التحتية التكنولوجية، (كتوسيع شمولية الإنترنت وتقليص تكاليف الاتصال لتصبح متاحة للجميع)، إضافة إلى الترويج لهذه الإستراتيجية ووضع سياسة حكومية ترسم الإطار العام للحكومة المفتوحة وتحدد الأسس والمبادئ التي يستند عليها في التطبيق، كما تقتضي هذه المرحلة من جانب آخر إطلاق برامج تدريب للموظفين العموميين لزيادة قدرتهم على تعلم كيفية استخدام أدوات نشر البيانات[13].

2- المرحلة الأولى: الانفتاح: تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق المبدأ الأول من مبادئ الحكومة المفتوحة وهو الشفافية، حيث يقع على عاتق صانعي القرار إطلاق وتنفيذ مبادرة الحكومة المفتوحة، والحرص على استخدام التقنيات المناسبة مع ضمان جودة البيانات المنشورة، كما لا يمكن إغفال نشر الوعي لدى الكافة جمهورا أو موظفين بأهمية البيانات المفتوحة ودورها في تحقيق التنمية[14].

3- المرحلة الثانية: المشاركة: تهدف هذه المرحلة إلى تكريس ثقافة المشاركة وتعزيز ممارساتها من خلال تشجيع التفاعل بين الحكومة والمواطنين، حيث يقع على عاتق صانعي القرار في هذه المرحلة إتاحة الفرصة للمواطنين لتقديم أفكارهم ومقترحاتهم حول السياسات والخدمات العامة المقدمة عن طريق المنصات الإلكترونية، وفي المقابل يقع على عاتق الحكومة التجاوب مع هذه الأفكار ونشرها وتعميمها.

4- المرحلة الثالثة: التعاون: تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز التعاون بين الحكومة من جهة والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى، بالاعتماد على الوسائل التقنية المتاحة.

يقع على الحكومات خلال هذه المرحلة أن تجسد التعاون الجاد وتبادل المعلومات والبيانات مع المواطنين، وأن تعتد بآرائهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بوضع السياسات العامة وإصدار القرارات وسن التشريعات، ويتم الاعتماد في هذه المرحلة بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للتعاون.

5- المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز: تقوم هذه المرحلة على الإشراك الناجز والكلي للمواطن وأصحاب المصلحة الآخرين من مجتمع مدني وقطاع خاص، في رسم السياسات العامة وصنع القرار للوصول إلى حكومة شفافة خاضعة للمساءلة، ما يحقق هدف هذه المرحلة والهدف الأساسي من الحكومة المفتوحة.

تبعا لذلك يقع على عاتق صانعي القرار في هذه المرحلة تعزيز الشفافية من خلال ضمان الوصول الكامل لكافة البيانات وتشجيع التعبير الحر عن الرأي، كما ينبغي خلال هذه المرحلة العمل على الوصول إلى الإشراك الكلي بتعزيز المراحل الثلاثة السابقة والانتقال بالشفافية والمشاركة والتعاون إلى مستوى المشاركة الكلية للمواطن وانخراطه في العمل الإداري والحكومي، كما تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء حكومة خاضعة للمساءلة تجعل من المواطن محور اهتماماتها وأولوياتها بما يتلاءم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة[15].

المخطط رقم (01): مراحل تطبيق الحكومة المفتوحة:

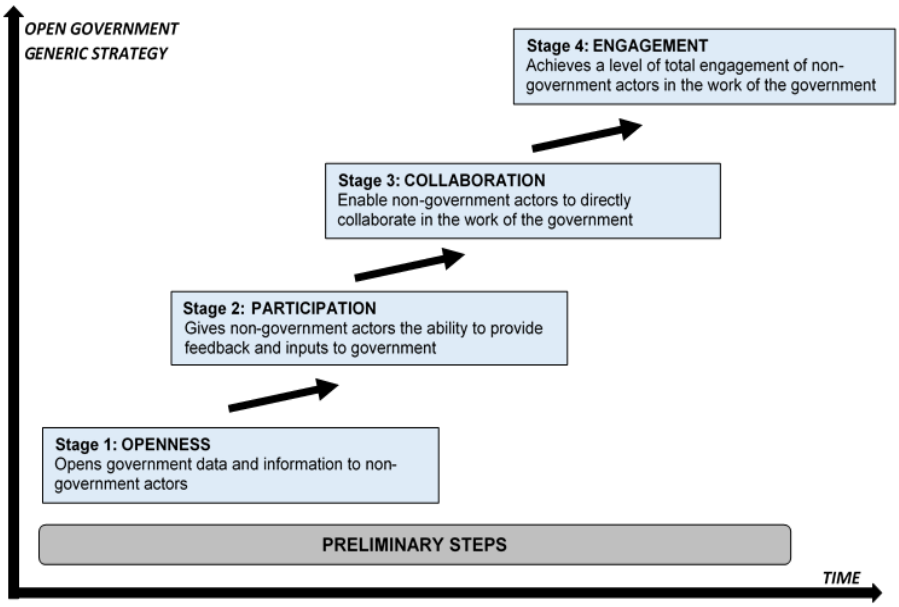

***Source**: Open Government for Greater Public Sector,Transparency and Accountability in Arab Countries, ESCWA, 2019, p 10.*

المحور الثاني: أسس ومقومات تطبيق الحكومة المفتوحة :

إن نجاح تطبيق الحكومة المفتوحة يقتضي ضرورة توافر أسس داعمة تعزز من تطبيقها وهو ما شهدته عدد من التجارب العالمية الرائدة، إلا أن الوضع في الجزائر يستدعي الوقوف عنده بشيء من التفصيل:

أولا: الأسس الداعمة لتعزيز الحكومة المفتوحة :

يواجه التحول نحو الحكومة المفتوحة في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا تحديات وعقبات كثيرة منها الفراغ التشريعي الذي يطغى على المنظومات القانونية فيما يتعلق بالحكومة المفتوحة ومقوماتها، والتحفظ بشأن مشاركة البيانات الحكومية وعدم تقدير أهميتها إضافة إلى نقص الوعي بمزاياها ونقص التوعية لدى المواطنين والموظفين في القطاع العام وباقي الأطراف بأهمية ذلك.

تبعا لذلك يكون من الضروري توافر مجموعة مقومات تدعم تطبيق الحكومة المفتوحة وتعزيزها سعيا إلى الوصول إلى بناء العلاقة بين المواطن والدولة على أسس من الشفافية والإنفتاح والمشاركة البناءة:

1- سن التشريعات المرتبطة بحق الوصول إلى المعلومات:

يعتمد التحول نحو الحكومة المفتوحة كخيار استراتيجي يدعم ثقة المواطنين في حكوماتهم بشكل كبير على سعي هذه الحكومات إلى سن التشريعات التي تكرس حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات، كمرحلة ضرورية تضفي طابع الشرعية على الإجراءات الإدارية.

لأجل ذلك أقرت عدد من الدول الغربية تشريعات تكرس الحق في الحصول على المعلومات وكذلك 06 دول عربية منها لبنان حيث تم إصدار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 28 بتاريخ 10-02-2017، وكذلك في الكويت تم إصدار القانون رقم 12 لسنة 2020 المتعلق بحق الاطلاع على المعلومات، رغم وجود تباين في طرق تطبيقها لهذه النصوص القانونية.

الجدول رقم (01): القوانين المتعلقة بحق الوصول إلى المعلومات في الدول العربية وتصنيفها حسب جودة قانون الحق في الوصول إلى المعلومات:

البلد	وارد في الدستور	وارد في القانون	سنة صدور القانون	النتيجة حسب تصنيف الحق في الوصول إلى المعلومات
الأردن	نعم	نعم	2007	56
لبنان	لا	نعم	2017	70
المغرب	نعم	نعم	2018	73
السودان	لا	نعم	2015	64
تونس	نعم	نعم	2016	120
اليمن	لا	نعم	2012	103

***المصدر**: تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022، ص 104.*

2- وضع وتعزيز استراتيجيات البيانات الحكومية المفتوحة:

من أجل تجسيد أمثل لأهداف الحكومة المفتوحة لابد من وجود سياسة وطنية واضحة وإطار تشريعي ينظم نشر واستخدام البيانات المفتوحة، ويقصد بهذه الأخيرة تلك البيانات الحكومية المتاحة بشكل مجاني والتي يمكن لأي شخص أو هيئة استخدامها أو توزيعها أو مشاركتها مع الغير[16].

إن جعل البيانات قابلة للقراءة والاستغلال بشريا وآليا يعد خطوة هامة نحو زيادة استخدام البيانات الحكومية المفتوحة، ويطلق مصطلح البيانات المفتوحة على البيانات والمعلومات التي تصدر بتنسيق يمكن قراءته آليا ولا توجد عوائق قانونية أمام الوصول إليه، وتكون المعلومات مجانية ومتاحة بنوع من الانتشار[17].

الجدول رقم (02): بوابات البيانات الحكومية المفتوحة والإطار المؤسسي في الدول العربية

البلد	بوابة البيانات المفتوحة
الجزائر	http://portal.dataalgeria.cerist.dz/ https://algeria.opendataforafrica.org
البحرين	https://www.data.gov.bh
مصر	https://egypt.opendataforafrica.org/
الأردن	https://portal.jordan.gov.jo/
الكويت	https://e.gov.kw/sites/kgoenglish/Pages/OtherTopics/OpenData.aspx
لبنان	https://www.opendatalebanon.org/
ليبيا	https://libya.opendataforafrica.org/
موريتانيا	https://mauritania.opendataforafrica.org/
المغرب	http://www.data.gov.ma/
عمان	https://data.gov.om/
فلسطين	http://www.opendata.ps/
قطر	https://www.data.gov.qa/
المملكة العربية السعودية	https://data.gov.sa/
الصومال	https://somalia.opendataforafrica.org/
السودان	https://sudan.opendataforafrica.org/
تونس	http://fr.data.gov.tn/; http://openbaladiati.tn/
قطر	https://bayanat.ae/; https://bayanat.ae/en/Resources

المصدر: *تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022، ص 120.*

تساعد البيانات المفتوحة على سد الفجوة بين الإدارة والمواطن حيث يستفيد المواطنون من البيانات المقدمة لهم من نواحٍ عدة كأن يتعرف المواطنون على الطريقة التي تعمل بها مختلف الوزارات والهيئات العامة، وإتاحة الفرصة لهم لتقييم آدائها، وفتح المجال لهم لإبداء آرائهم حول السياسات العمومية المنتهجة، كما تساعدهم على صعيد البحث العلمي من خلال السماح لهم باستخدام المعلومات في إجراء الأبحاث والدراسات، وإنجاز التقارير...

الشكل رقم (03): مقياس البيانات الحكومية المفتوحة بالنسبة لعدد من الدول العربية

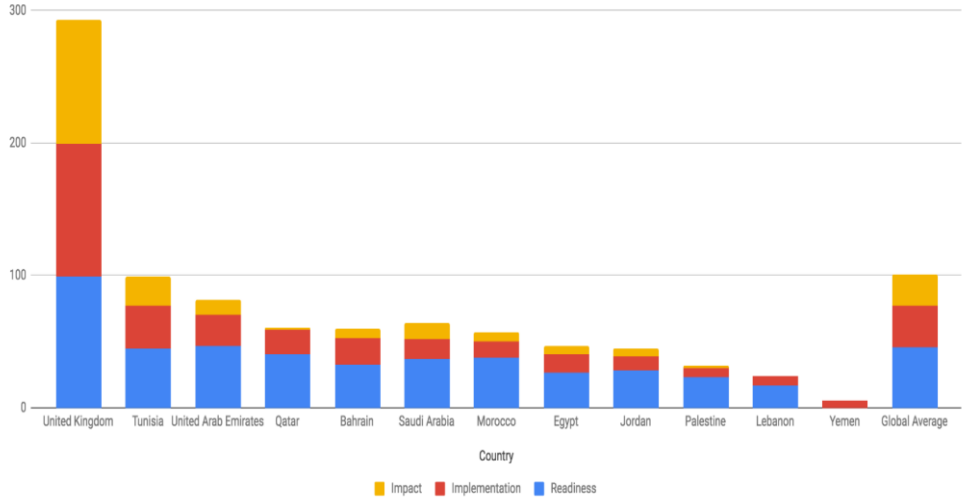

***Source**: Open Government for Greater Public Sector,Transparency and Accountability in Arab Countries, ESCWA, 2019, p27.*

3- تعزيز المشاركة الإلكترونية:

نتيجة التطورات التكنولوجية الحاصلة وما رافقه من انتشار للمعرفة كان لابد من إحداث تغيير في السياسات التي تنتهجها الحكومات حتى تكون هذه الأخيرة أكثر انفتاحا وشفافية ومساءلة، وقد أظهرت هذه التطورات تطلع المواطنين للمشاركة في النقاشات حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ورغبتهم في منحهم الثقة الكافية من قبل حكوماتهم لتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم[18].

تعد المشاركة من الأبعاد الرئيسية للحوكمة وأحد مقومات التنمية المستدامة، والمشاركة الإلكترونية باعتبارها صورة مستحدثة من صور المشاركة تتمحور حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين في صنع القرار، وتقديم الأفكار والمقترحات وبذلك فهي جزء من الحكومة الإلكترونية وبعد من أبعاد الحوكمة الإلكترونية.

تعرف المشاركة الإلكترونية بأنها عملية إشراك المواطنين في العمل السياسي والإداري بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات صنع القرار، وتصميم الخدمات العامة وتقديمها لجعلها ذات طابع تشاركي وشامل ومتداول، كما تعرف بأنها نشاط اجتماعي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجسد التفاعل بين الإدارة العامة والمواطنين[19].

إذن تستمد المشاركة الإلكترونية أهميتها من الدور الذي يمكن أن تلعبه في تكريس مسؤولية الحكومة، وجعل الخدمات العامة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وزيادة جودة السياسات والتشريعات، إضافة إلى تعزيز ثقة الحكومات والشعوب في المؤسسات العامة.

نتيجة الانفتاح الذي حققته الحكومة الإلكترونية وفي سبيل تعزيز أسس الحكومة المفتوحة تم تبني عدة آليات تكرس المشاركة الإلكترونية للمواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هذه الآليات تتباين من دولة إلى أخرى نذكر بعضا منها:

– منتديات تكوين الأفراد والمنصات العامة والتي تسمح للمواطنين بتقديم أفكار أو مقترحات،

– منصات الالتماسات الإلكترونية الوطنية،

– **مبادرات المواطنين:** حيث يقدم المواطنون مقترحات يمكن تقديمها بعد استيفائها لشروط محددة للتصويت الشعبي المباشر دون المرور بمؤسسات تنفيذية أو تشريعية،

– **الميزانية التشاركية:** رغم أن الميزانية التشاركية كانت مطبقة على المستوى المحلي في عدد من الدول فإنها طبقت بشكل حديث على المستوى الوطني بالنسبة لعدد من الدول (ككوريا الجنوبية والبرتغال) حيث يحق للمواطنين تقديم مقترحات للميزانية، والمشاركة في فرز هذه المقترحات وتحديد أولوياتها سعيا لتعزيز شفافية العمليات المالية وتحفيز الجمهور على الاهتمام بالميزانية[20].

– **منصات المشاركة متعددة الوظائف:** حيث تقدم هذه المنصات خيارات متنوعة مثل استطلاعات الرأي ومنتديات التفكير والمشاورات حول السياسات الجديدة بما فيها مشاريع القوانين، كما تسمح أيضا بتقديم شكاوى وتقارير عن الفساد[21].

– **منصات المشاركة الإلكترونية المنفصلة:** حيث توجد منصات متعددة ومنفصلة تقدم أنواعا مختلفة من أنشطة المشاركة الإلكترونية، كما هو الأمر بتونس حيث أنشأت الدولة منصة للمشاورات السياسية وتقديم الأفكار لتحسين الحكومة وإثراء المناقشات العامة وهي بوابة للمشاركة العامة Portail de la participation publique [22].

الجدول رقم (03): الدول ذات أعلى قيم في مؤشر المشاركة الإلكترونية لسنة 2022:

ترتيب مؤشر المشاركة الإلكترونية في 2022	الدولة	قيمة مؤشر المشاركة الإلكترونية في 2022	قيمة مؤشر المشاركة الإلكترونية في 2020	التغيير في ترتيب مؤشر المشاركة الإلكترونية من 2020 إلى 2022
01	اليابان	1.0000		+3
02	أستراليا	0.9886	9	+7
03	إستونيا	0.9773	1	-2
03	سنغافورة	0.9773	6	+3
05	هولندا	0.9659	9	+4
06	فنلندا	0.9545	14	+8
06	نيوزلندا	0.9545	4	-2
06	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	0.9545	6	0

المصدر: *مسح الحكومة الإلكترونية، الأمم المتحدة، 2022، ص 41.*

4- تعزيز تطبيق الحكومة الإلكترونية المعتمدة على البيانات:

هناك ترابط وثيق بين البيانات وحرية الوصول إليها باعتبارها من الأسس الداعمة للحكومة المفتوحة، وبين الحكومة الإلكترونية فالحاجة إلى جمع البيانات الحكومية كانت ولعقود ذات أهمية كبيرة للحكومات، وقد ازدادت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة نتيجة الثورة في تكنولوجيا

البيانات، وتطورت طرق إنشائها واستخدامها، حيث أصبح يشار إليها باسم "النفط" أو " الذهب" ما يؤكد أهمية هذه البيانات باعتبارها أساسا داعما من أسس الحكومة الإلكترونية[23].

تسهم الحكومة الإلكترونية في تطوير الحكومة المفتوحة لأنها تدعم المبادئ ذاتها التي تقوم عليها تلك الحكومة، فالحكومة الإلكترونية تتمحور أساساً حول استخدام الإدارات العمومية سواء كانت مركزية أو محلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لتوفير خدمات عامة أفضل للمواطنين ، ومع ذلك هناك فرق واضح بين الحكومة الإلكترونية والحكومة المفتوحة، كون هذه الأخيرة تتمحور أساسا حول الحوكمة.

الجدول رقم (04): الدول الرائدة في تطبيق الحكومة الإلكترونية 2022:

الدول	فئة التصنيف	المنطقة	مؤشر الخدمة عبر الإنترنت	مؤشر رأس المال البشري	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (2022)	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (2020)
الدانمارك	VH	أوروبا	0.9797	0.9559	0.9795	0.9717	0.9758
فنلندا	VH	أوروبا	0.9833	0.9640	0.9127	0.9533	0.9452
جمهورية كوريا	VH	آسيا	0.9826	0.9087	0.9674	0.9529	0.9560
نيوزيلندا	VH	أوقيانوسيا	0.9579	0.9823	0.8896	0.9432	0.9339
السويد	VH	أوروبا	0.9002	0.9649	0.9580	0.9410	0.9365
أيسلندا	VH	أوروبا	0.8867	0.9657	0.9705	0.9410	0.9101
أستراليا	VH	أوقيانوسيا	0.9380	1.0000	0.8836	0.9405	0.9432
إستونيا	VH	أوروبا	1.0000	0.9231	0.8949	0.9393	0.9473
هولندا	VH	أوروبا	0.9026	0.9506	0.9620	0.9384	0.9228
الولايات المتحدة الأمريكية	VH	الأمريكيتان	0.9304	0.9276	0.8874	0.9151	0.9297
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	VH	أوربا	0.8859	0.9369	0.9186	0.9138	0.9358
سنغافورة	VH	آسيا	0.9620	0.9021	0.8758	0.9133	0.9150
الإمارات العربية المتحدة	VH	آسيا	0.9014	0.8711	0.9306	0.9010	0.8555
اليابان	VH	آسيا	0.9094	0.8765	0.9147	0.9002	0.8989
مالطا	VH	أوروبا	0.8849	0.8734	0.9245	0.8943	0.8547

***المصدر**: مسح الحكومة الإلكترونية، الأمم المتحدة، 2022، ص 08.*

ثانيا: تجارب عالمية مختارة في تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة

تقوم عدد من الدول بدور رائد في حركة الحكومة المفتوحة العالمية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي، ويوضح **الجدول رقم (05)** بعضا من هذه النماذج:

الجدول رقم (05): تجارب عالمية مختارة في تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة

الميزانية التشاركية للبرتغال	تعتبر الميزانية التشاركية للبرتغال أول ميزانية تشاركية على المستوى الوطني في العالم وقد تم تبنيها بهدف السماح للمجتمع المدني بالمشاركة في اتخاذ القرار بشأن كيفية توجيه الاستثمارات العامة في مختلف المجالات، وإتاحة الفرصة للمواطنين لاقتراح أفكار بشأن النفقات العامة، كما تهدف هذه الميزانية إلى التصدي لمشكلة شعور المواطنين السلبي تجاه المشاركة في الحياة السياسية واستبعادهم من عمليات صنع القرار. وقد جرى تنفيذ النموذج الأول من الميزانية التشاركية للبرتغال في عام 2017 ، حيث أسفرت عن جمع 1.015فكرة، ما أدى إلى التصويت على 599 مشروعا، وإدلاء 78.815 شخصا بأصواتهم، وفوز38 مشروعا، على أن يتم تنفيذها من جانب الحكومة، وقد بلغ حجم هذه الميزانية في تجربتها الأولى 3 ملايين أورو، ليرتفع إلى 5 ملايين أورو سنة 2018.
"مدريد تقرر" ومنصة CONSUL	تعد CONSUL منصة إلكترونية تسمح بمشاركة جمهور المواطنين في صنع القرار تم إطلاقها لأول مرة من طرف مجلس مدينة مدريد، لتتبناها لاحقا حكومات عدد من الدول حول العالم. تم تصميم هذه المبادرة في بداية الأمر لمعالجة مشكلة تراجع ثقة المواطنين الإسبان في المؤسسات والهيئات العامة، وتلبية مطالبهم بتحسين الديمقراطية وذلك في أوائل سنة 2010، إضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة في الحياة العامة، وتعد منصة Decide Madrid منصة رسمية تجسد أهم آليات الحكومة المفتوحة الرسمية في البلدية، وهي تشتمل على العديد من مجالات المشاركة، مثل مساحات المناقشات، والمشاورات، ومقترحات المواطنين، والميزانية التشاركية. حققت مبادرة" مدريد تقرر "مستوى عال من المشاركة، حيث سجل فيها أكثر من400,000 شخص وبحلول شهر نوفمبر 2017، تم تقديم نحو 20,000 اقتراح، كما ارتفع المبلغ المخصص للميزانية التشاركية من 60 مليون أورو في سنة 2016 ، إلى 100مليون أورو في سنة 2018، ويستخدم المنصة حاليا 135 مؤسسة في 35 دولة معظمها سلطات محلية، كما حازت على جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة لسنة 2018.
حشد المصادر لدستور مدينة مكسيكو	أنشأت بلدية مدينة مكسيكو عدة قنوات للمقترحات العامة تضمنت دراسة استقصائية بعنوان "تخيل مدينتك "من أجل آراء المواطنين فيما يتعلق بتطلعاتهم وأفكارهم ومخاوفهم حول مستقبل مدينتهم، وفي هذا السياق استخدمت مدينة مكسيكو موقع Change.org لتسجيل عرائض واقتراحات المواطنين بشأن الدستور. وقد جمعت المنصة مقترحات من المواطنين بلغ عددها 341 ، وحصلت على أكثر من 400,000 صوت، وقد اتضح لاحقا أن ما لا يقل عن 14 مادة من الدستور الجديد الذي دخل حيز النفاذ في 2018 قد صيغت استنادا إلى مقترحات المواطنين.
"البحث عن أماكن "في مدينة هامبورغ :المشاركة العامة في عملية إيواء اللاجئين	أطلقت هذه المبادرة في إطار التصدي لتوقع وصول حوالي 80,000 لاجئ إلى مدينة هامبورغ الألمانية بين نهاية سنة 2015 وأوائل 2016، حيث شكل تدفق اللاجئين هذا تحديات جسيمة، ولاسيما بالنظر إلى محدودية المساحة المخصصة لإيواء اللاجئين في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. في أوائل سنة 2016 طلب عمدة مدينة هامبورغ من مختبر علوم المدينة وجامعة هافن سيتي هامبورغ، تطوير عملية تشاركية لتمكين المواطنين من المشاركة في العثور على أماكن لإيواء اللاجئين، وأطلق على المشروع تسمية Finding Places وقد أسفرت هذه العملية عن عقد 34 ورشة عمل ضمت حوالي 400 مشارك اقترحوا خلالها 161 موقعا وحلا لإيواء نحو 24,000لاجئ، لتتولى سلطات مدينة هامبورغ تقييم المقترحات المقدمة، وقد تم قبول البناء في ستة مواقع مقترحة من طرف المواطنين.

***المصدر**: تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022، ص ص 83- 92.*

ثالثا: الحكومة المفتوحة في الجزائر: هل من مساعي للتطبيق؟

سبق القول بأن الجزائر وإن كانت كرست ضمن نصوص قانونية متفرقة حق الوصول إلى المعلومات الحكومية والذي يعتبر من أسس ومقومات الحكومة المفتوحة، فإن التكريس الدستوري لهذا الحق جاء متأخرا، إذ لم يتم تبنيه صراحة إلا بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 وبعده التعديل الدستوري لسنة 2020.

فالمنظومة القانونية الجزائرية لم تشهد إطارا تشريعيا متكاملا يجسد الحكومة المفتوحة بأبعادها ومقوماتها المختلفة، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود أي بوادر لتجسيد بعض مقومات الحكومة المفتوحة وأهمها المشاركة الإلكترونية، فبعد أن تضمنت النصوص الدستورية تكريسا صريحا لحق المواطنين في الحصول على المعلومات مهما كان مصدرها سواء كان ورقيا يدويا أو إلكترونيا، برزت مساعي في سياق التحول الإلكتروني إلى زيادة ثقة المواطنين في المؤسسات العامة من خلال إتاحة البيانات والمعلومات والخدمات، إضافة إلى الاهتمام بآراء المستخدمين ورضاهم حول الخدمات المقدمة.

كما أن الجزائر لم تنضم إلى شراكة الحكومة المفتوحة وهي لا تملك خططا مكتملة لتبني استراتيجية الحكومة المفتوحة، بل تبنت فقط خططا جزئية لتطبيق بعض أبعاد الحكومة المفتوحة والتي صممت باعتبارها جزء من مشاريع الحكومة الإلكترونية القائمة، وليس كتوجه حكومي نحو إستراتيجية مكتملة للحكومة المفتوحة.

من جانب آخر تعتبر المشاركة الإلكترونية أساسا من أسس الحكومة المفتوحة وقد صنف مسح الأمم المتحدة لسنة 2020 المتعلق بالحكومة الإلكترونية الدول إلى أربع مجموعات حسب مؤشر المشاركة الإلكترونية: مستوى مؤشر المشاركة الإلكترونية منخفض، ومتوسط ومرتفع ومرتفع جدا، وقد صنفت الجزائر على رأس الدول في مستوى المشاركة المنخفض في حين رتبت دول عربية وهي البحرين وسلطنة عمان في المستوى المرتفع جدا، ومصر، المغرب، قطر، السعودية، في المستوى المرتفع، والعراق، الأردن ولبنان وعدد كبير من الدول الإفريقية في المستوى المتوسط[24].

رغم ذلك فإن الجزائر تشهد حاليا توجها محتشما وجزئيا نحو تطبيق استراتيجية الحكومة المفتوحة بأبعادها ومبادئها المختلفة، ويمكن التدليل على ذلك بما تشهده مختلف المواقع الرسمية للإدارات العمومية لاسيما المركزية منها، من توفير لمختلف البيانات لطالبيها كمرفق البريد والإتصالات ووزارة العدل والداخلية....كما تم إنشاء بوابة بيانات الجزائر Data Algeria Portal والتي تعتبر أول بوابة جزائرية مخصصة لعرض البيانات والمعلومات الجزائرية، وقد بدأ هذا المشروع سنة 2016 وشمل أيضا تحقيق منصة برمجية تتيح عرض المعرفة في شكل بيانات مترابطة ومفتوحة، وأول بيانات تم إنشاؤها ونشرها عبر هذه الأرضية كانت متعلقة بالمنتوج العلمي الوطني وكذلك التراث والإنسانيات[25].

إلا أن بوادر الجدية نحو إقرار وتبني بعض مقومات وأبعاد الحكومة المفتوحة القائم لاسيما على تجويد الخدمات العمومية الإلكترونية وإشراك المواطنين في تقديم الآراء والمقترحات بشأن هذه الخدمات، تتضح أكثر من خلال تأسيس بوابة موحدة للخدمات العمومية وهي البوابة الحكومية للخدمات العمومية.

فقد أطلقت الوزارة الأولى الجزائرية بتاريخ 07 ديسمبر 2022 بوابة إلكترونية هي " البوابة الحكومية للخدمات العمومية **bawabatic** " حيث تزود هذه البوابة الأفراد والمؤسسات بمعلومات مفصلة عن كافة الإجراءات والخدمات العمومية والمعلومات الحكومية الإلكترونية وغير الإلكترونية، وهي تقدم أكثر من 300 خدمة عمومية مرقمنة تابعة لـ 29 قطاعا وزاريا[26].

الجدول رقم (06): عدد الخدمات المقدمة على bawabatic حسب الوزارات:

الوزارة	عدد الخدمات	الوزارة	عدد الخدمات
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	12	المالية	18
العدل	15	الطاقة والمناجم	10
المجاهدين وذوي الحقوق	2	الشؤون الدينية والأوقاف	16
التربية الوطنية	3	التعليم العالي والبحث العلمي	18
التكوين والتعليم المهنيين	3	الثقافة والفنون	6
الشباب والرياضة	3	الرقمنة والإحصائيات	2
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	19	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	13
الصناعة والإنتاج الصيدلاني	24	الفلاحة والتنمية الريفية	50
السكن والعمران والمدينة	20	التجارة وترقية الصادرات	11
الاتصال	25	الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية	04
السياحة والصناعات التقليدية	20	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	86
البيئة والطاقات المتجددة	11	الصيد البحري والمنتجات الصيدية	10
اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	17		

المصدر: www.bawabatic.dz

من خلال ما سبق وبالنظر إلى المراحل الأساسية لتطبيق الحكومة المفتوحة يمكن القول أن الجزائر لم تبلغ بعد المرحلة الأخيرة من هذا التطبيق وهي مرحلة الإشراك الناجز، حيث أنها قد استوفت إلى حد ما المراحل الثلاثة الأولى لكنها لم تبلغ بعد المرحلة التي يتم فيها نقل الشفافية والمشاركة والتعاون إلى مستوى المشاركة الكلية للمواطن وانخراطه في العمل الحكومي، بحيث يشترك المواطنون وباقي الأطراف فعليا إلى جانب الحكومة في رسم السياسات وصنع القرار.

خاتمة:

نتيجة التطورات التكنولوجية الحاصلة وما رافقه من انتشار للمعرفة كان لابد من إحداث تغيير في ذهنية الحكومات لتكون أكثر انفتاحا، فلم يعد من المجدي أن تكون الحكومات منغلقة بشأن المعلومات والبيانات التي تحوزها، كما بات جليا حاجة هذه الحكومات لأن تكون أكثر استجابة لرغبات ومقترحات مواطنيها من أجل بناء علاقة قوامها الثقة والشفافية والمساءلة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة نتائج نذكر منها:

- تعتبر الحكومة المفتوحة تجسيدا حديثا للحق في الوصول إلى المعلومات والذي يعتبر من أهم الحقوق المكفولة في المواثيق الدولية والدساتير المقارنة.
- تعتبر الحكومة المفتوحة بعدا من أبعاد الحوكمة وطريقا من طرق تحقيق التنمية المستدامة.
- يتطلب تطبيق الحكومة المفتوحة توافر مجموعة متطلبات ومراحل تحضيرية وأساسية لا غنى عنها، كما يحتاج إلى مقومات وأسس تدعم تطبيقه كسن التشريعات المؤطرة لها، وتبني استراتيجيات البيانات الحكومية المفتوحة إضافة إلى تعزيز أسس الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية.
- يشهد التحول نحو الحكومة المفتوحة في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا تحديات وعقبات كثيرة منها الفراغ التشريعي الذي يطغى على المنظومات القانونية فيما يتعلق بالحكومة المفتوحة ومقوماتها، والممانعة في مشاركة البيانات الحكومية وضعف إدراك أهمية البيانات الموجودة، ونقص التوعية لدى المواطنين والموظفين في القطاع العام وباقي الأطراف بأهمية الحكومة المفتوحة.
- تشهد الجزائر مساعي من أجل تبني عدد من أبعاد ومقومات الحكومة المفتوحة ما يؤكد وجود إرادة في تطبيق الحكومة المفتوحة، إلا أنها تبقى قاصرة وغير مكتملة ولا تمثل بأي حال استراتيجية واضحة المعالم من أجل الوصول إلى المراحل المتقدمة من تطبيق الحكومة المفتوحة لو قورنت بدول أخرى كتونس مثلا.

من خلال هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة مقترحات من أجل تعزيز تطبيق الحكومة المفتوحة عموما وتطبيقها في الجزائر خصوصا:

- وضع إطار قانوني يساهم في تدعيم أسس الحكومة المفتوحة، وسن قوانين حديثة تتعلق بالوصول إلى المعلومات وتكريس الشفافية.
- تشجيع الحكومات على تعزيز ثقافة الانفتاح من خلال إطلاق حملات التوعية التي تخاطب المسؤولين وصناع القرار والمواطنين بشكل عام.
- السعي إلى تعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي حيث تعد الجماعات الإقليمية لاسيما البلديات مؤهلة لذلك نظرا لتفاعلها مع المواطنين بشكل جواري .
-

قائمة المراجع:

1- المؤلفات:

1. عماد مبارك وآخرون، برنامج الحق في المعرفة، دراسة حول حرية تداول المعلومات: دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2011.

2. Keba Mbaye, Les droits de l'homme en Afrique, Paris, éditions A. Pedone-Commission Internationale de Juristes, 1992, p 161.

2- المقالات:

1. جودي زينب، "حرية وحق الوصول إلى المعلومات"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، 2016.

2. محمد البشير المنجد، نبال إدلبي، الإطار السياساتي لتعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2017، منشور على الرابط: https://archive.unescwa.org

3. نبال إدلبي، " هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي"، مجلة دبي للسياسات ،كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، متاح على الرابط:

https://dubaipolicyreview.ae/ar/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9/.

3- النصوص القانونية:

4-1- النصوص القانونية الوطنية:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ 04-12-1996، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ج ر ج ج عدد 76، صادر بتاريخ 08-12-1996 معدل ومتمم بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10-04-2002، ج ر ج ج عدد 25 صادر في 14-04-2002، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 08-19 مؤرخ في 15-11-2008، ج ر ج ج عدد 63، صادر في 16-11-2008، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06-03-2016، ج ر ج ج عدد 14، صادر في 07-03-2016، معدل ومتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ 30-12-2020، المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2020، ج ر ج ج عدد 82، صادر في 30-12-2020.
2. أمر رقم 67-24 مؤرخ في 18-01-1967، يتضمن القانون البلدي، ج ر ج ج عدد 06، صادر في 18-01-1967، (ملغى).
3. مرسوم رقم 88-131 مؤرخ في 04-07-1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، ج ر ج ج عدد 26، صادر في 06-07-1988.

4-2- المواثيق والاتفاقيات الدولية:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948، متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16-12-1966، متاح على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

4-3- النصوص القانونية الأجنبية:

1. FOIA.gov, the government's central website for FOIA, : https://www.foia.gov/about.html
2. القانون الأساسي التونسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24-03-2016، يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، متاح على الرابط: https://legislation-securite.tn/ar/law/45656

4- التقارير:

5-1- تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا):

1. نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غرب آسيا عدد 17، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 2012.
2. نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت 2014.
3. تقرير حول تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2018.
4. تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2018.
5. نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2018، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت لبنان 2019.
6. تقرير حول الحكومة المفتوحة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام في البلدان العربية: تطوير القدرات في مجالات المشاركة والتعاون والإشراك، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت 2019.
7. نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2019.
8. Open Government for Greater Public Sector,Transparency and Accountability in Arab Countries : Capacity Development Material on Open Data, ESCWA, 2019.

5-2- تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

- تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة: توصيات سياساتية للبلدان العربية، الأمم المتحدة، 2022، ص ص 18، 19، متاح على الموقع الإلكتروني:
- https://www.unescwa.org/ar/resources?type=publication

5-3- دراسات الأمم المتحدة المتعلقة بالحكومة الإلكترونية:

1. دراسة الحكومة الإلكترونية 2018: تجهيز الحكومة الإلكترونية لدعم التحول نحو مجتمعات مرنة ومستدامة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، 2018، متاح على الرابط:

https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2018-Survey/E-Government%20Survey%202018_Arabic.pdf

2. مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2020، متاح على الرابط:

https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2020-Survey/EgovSurvey2020_Ar.pdf

3. مسح الحكومة الإلكترونية 2022: مستقبل الحكومة الرقمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2022، متاح على الرابط:

https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2023-02/UN%20E-Government%20Survey%202022%20%E2%80%93%20Arabic%20Web%20Version.pdf

5- الوثائق:

دليل عملي صادر عن رئاسة الحكومة موجه إلى البلديات التونسية حول " تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة" متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.ogptunisie.gov.tn

6- البوابات والمنصات الإلكترونية:

1. البوابة الوطنية التونسية للبيانات المفتوحة، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=6010
2. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البيانات الحكومية المفتوحة، u.ae/ar-AE/
3. بوابة وزارة الصحة السعودية https://www.moh.gov.sa
4. منصة الميزانية التشاركية لكوريا الجنوبية www.mybudget.go.kr
5. منصة المشاركة العامة لفنلندا: https://www.demokratia.fi/
6. بوابة المشاركة العامة التونسية http://fr.e-participation.tn/a
7. البوابة الحكومية للخدمات العمومية الجزائرية www.bawabatic.dz
8. بوابة بيانات الجزائر http://portal.dataalgeria.cerist.dz/

الهوامش:

[1]– نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت ، 2014، ص 09، متاح على الموقع الرسمي للإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) : https://www.unescwa.org

[2]– تقرير حول تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2018، ص 03.

[3]– تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة: توصيات سياساتية للبلدان العربية، الأمم المتحدة، 2022، ص ص 18، 19، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.unescwa.org/ar/resources?type=publication

[4]– تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة، مرجع سابق، ص 21.

[5]– نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غرب آسيا عدد 17، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص ص 23، 24.

[6]– تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة، المرجع السابق، ص 18.

[7]– نبال إدلبي، " هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي"، مجلة دبي للسياسات ، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، متاح على الرابط: https://dubaipolicyreview.ae/ar/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9/ تاريخ الاطلاع 28-01-2022 الساعة 17.00

[8]– تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة، المرجع السابق، ص 16.

[9]– جودي زينب، "حرية وحق الوصول إلى المعلومات"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، 2016، ص 99.

[10] - FOIA.gov, the government's central website for FOIA :https://www.foia.gov/about.html

[11]– مرسوم رقم 88-131 مؤرخ في 04-07-1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، ج ر ج ج عدد 26، صادر في 06-07-1988.

[12]– أمر رقم 67-24 مؤرخ في 18-01-1967، يتضمن القانون البلدي، ج ر ج ج عدد 06، صادر في 18-01-1967، (ملغى).

[13]– نبال إدلبي، مرجع سابق.

[14] - Open Government for Greater Public Sector,Transparency and Accountability in Arab Countries : Capacity Development Material on Open Data, ESCWA, 2019, p 10.

[15]– تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2018، ص 13، متاح على الموقع: https://archive.unescwa.org

[16]– البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البيانات الحكومية المفتوحة، u.ae/ar-AE/ تاريخ الاطلاع: 29-01-2022، على الساعة 20.00.

[17]– دراسة الحكومة الإلكترونية 2018: تجهيز الحكومة الإلكترونية لدعم التحول نحو مجتمعات مرنة ومستدامة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، ص 111: انظر الرابط:

https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2018-Survey/E-Government%20Survey%202018_Arabic.pdf

[18]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غرب آسيا عدد 17، مرجع سابق.

[19]– مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 127.

[20]– مثال ذلك الميزانية التشاركية لكوريا الجنوبية www.mybudget.go.kr

[21]– ومثال ذلك منصة فنلندا: https://www.demokratia.fi/

[22]– بوابة المشاركة العامة التونسية http://fr.e-participation.tn/a

[23]– مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2020، ص xxxii، متاح على الرابط:

https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2020-Survey/EgovSurvey2020_Ar.pdf

[24]– مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 131.

[25] – http://portal.dataalgeria.cerist.dz/

[26]– لمزيد من التفصيل حول نوعية وطبيعة الخدمات المقدمة على مستوى هذه البوابة أنظر: www.bawabatic.dz